المؤشر السعري
7309,7
بتغير قدره
+10,3

«نفط الكويت» تزيد قيمة عقد مع «المجموعة المشتركة» بنسبة 30٪

كشفت مصادر نفطية مسؤولة اعتزام شركة نفط الكويت زيادة عقد فازت به المجموعة المشتركة للمقاولات بداية العام الحالي لإنشاء عدد من خطوط أنابيب للنفط الخام في شمال الكويت بقيمة 12 مليون دينار، وذلك لتغطية الأعمال المطلوبة من الشركة والتي قد أدخلتها نفط الكويت أخيرا على العقد. وذكرت المصادر المسؤولة لـ «الأنباء» ان قيمة العقد كانت تقدر بـ 39 مليون دينار، وجاء طلب الزيادة والذي سيبلغ حوالي 30٪ من قيمة العقد الأصلية بناء على طلب المجموعة المشتركة للوفاء بالمواصفات الفنية التي تشترطها شركة نفط الكويت لتنفيذ العقد. وبينت المصادر ان نفط الكويت ليس لديها أي موانع مع زيادة العقد، بيد ان الأمر متروك للجنة المناقصات المركزية لتحدد مبلغ الزيادة وابلاغ الشركة به في حالة الموافقة.

5 ضوابط يجب توافرها في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال لعدم تسييسها

المسباح: هيئة أسواق المال القاطرة التي ستقود البورصة إلى مصاف البورصات في المنطقة

النقيب: استقلالية المحكمة التي ستفصل في النزاعات بين الأطراف في البورصة تضمن استقلالية الهيئة

شريف حمدي

لاتزال رحلة البحث لاختيار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال مستمرة نظرا لحساسية وأهمية هذه الهيئة التي يعوّل عليها كثيرا لنقل سوق الكويت للاوراق المالية لمصاف أسواق المال اقليميا ولتكون بمنزلة اولى الخطوات على طريق تحقيق الرغبة الأميرية السامية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

ويبدو من خلال تأني وزير التجارة والصناعة في ترشيح الأسماء التي سيرفعها الى مجلس الوزراء لاختيار اعضاء المجلس ان المهمة ليست «سهلة»، بل هي شاقة نظرا لما ينتظر هذا المجلس من مهام جسام، ولابد ان يكون اعضاؤه على قدر حجم المسؤولية التي ستلقى على عاتقهم خاصة في ظل الهواجس التي تنتاب الكثيرين من تسييس هذه الهيئة.

«الأنباء» رصدت من خلال مصادر، 5 عوامل تضمن عدم تسييس هذه الهيئة في حال توافرها، أهم هذه العوامل والتي اعتبرت الركيزة الأساسية لتكون الهيئة مستقلة بكل ما تحمل الكلمة من معان، هي اختيار الشخصيات التي سيناط بها تنفيذ القانون بعناية ودقة متناهية وإلا ستنحرف الهيئة عن المسار المرسوم لها ولن تكون هناك نهضة في سوق المال الكويتي، وان اقصى ما يمكن حدوثه هو ان تتم إزالة يافطة «سوق الكويت للاوراق المالية» من على البوابة الرئيسية للمبنى البني في وسط العاصمة وإحلال يافطة جديدة مدون عليها «هيئة أسواق المال» عوضا عنها.

وبينت المصادر ان العوامل التي تضمن الحيلولة دون تسييس هيئة اسواق المال في الكويت هي:

1 ـ اختيار وجوه جديدة تكون بمنزلة دماء جديدة تضخ في شرايين اسواق المال في الكويت التي تسعى لمواكبة التطور واللحاق بالركب على المستوى الخليجي في المرحلة الحالية على اقل تقدير، خاصة ان هناك دولا خليجية سبقت الكويت في انشاء مثل هذه الهيئة ونجحت في المهام الموكلة إليها رغم ان هذه الدول بورصاتها أنشئت بعد سوق الكويت.

2 ـ وجود الارادة الحقيقية لدى الجهات المعنية ذات العلاقة بتأسيس هيئة مستقلة استقلالا حقيقيا لإدارة اسواق المال، وإلا ستكون مجرد «سد خانة» لإسكات الأصوات التي تتعالى بين الحين والآخر وتطالب بالتطوير والحداثة.

3 ـ القدرة على اتخاذ القرار الجريء من قبل مجلس المفوضين، وان يتوافر لهم أقصى درجات الحماية من قبل السلطات العليا بالدولة لضمان تحقيق أقصى درجات الاستقلالية، فلا يخفى على احد ان سوق الكويت المالي يضم مجموعات ذات صقل كبير في النشاط الاقتصادي للبلاد، وبالتالي فإن عدم اتخاذ القرار الجريء ضد هذه المجاميع في حال تطلب الأمر ذلك سيظهر ضعف الهيئة.

4 ـ تطبيق نصوص القانون بكل حزم وصرامة والابتعاد عن سياسة مسك العصا من المنتصف، وألا يكون احد فوق القانون وان يكون صغار وكبار المستثمرين في السوق سواسية.

5 ـ ان تكون اللائحة التنفيذية التي ستكون اولى مهام المجلس بعد تشكيله واضحة ومحددة والا تنطوي على بنود او فقرات تحمل اكثر من معنى او يمكن تفسيرها بأكثر من تفسير، بحيث لا يكون هناك مجال للتلاعب او الخروج عن النص كما كان يحدث في السابق.

وفي هذا السياق، اكد نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الأصول في شركة مرابحات الاستثمارية مهند المسباح على ضرورة الا يقتصر اختيار مجلس المفوضين على المهنية والخبرة والسمعة الطيبة فحسب، بل يجب اختيار من لديهم القناعة الشخصية بان الاستقلالية عن أي جهة غير الجهة التابعة لها هي السبيل الوحيد لتحقيق الاهداف المرجوة من تأسيس الهيئة.

وأشار المسباح الى ان هيئة أسواق المال ليست مجرد هيئة تضاف الى سجل الهيئات الكثيرة في الكويت، ولكنها ستكون عبارة عن القاطرة التي ستقود بورصة الكويت الى مصاف البورصات في المنطقة كخطوة أولى في طريق تحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي.

وقال المسباح ان هناك من يواجه انتقادات للقانون الذي ربما تشوبه بعض اوجه القصور ولكن هذا القانون الذي هو خلاصة تجارب اسواق اخرى يمكن معالجته مع مرور الوقت عند اكتشاف ما لا يتناسب مع طبيعة سوقنا المالي.

وأضاف ان الهيئة ستظهر ملامحها بمجرد اختيار مجلس المفوضين وفي حال اختيار الاشخاص المناسبين لابد ان يكون للهيئة رؤية استراتيجية، وان تتحلى بالحيادية وأن تنأى بنفسها عن أي عوامل خارجية مؤثرة عند اتخاذ القرارات، وان تمارس العمل الرقابي بكل صرامة ونزاهة في ذات الوقت، وان تضع نصب أعينها ان الشفافية بمفهومها الصحيح هي اهم ما تحتاجه بورصة الكويت في الوقت الراهن، وهو ما سيجعل الهيئة تحظى بثقة واحترام الجميع.

واستدل المسباح بالتجربة السعودية في هذا المضمار، مشيرا الى انها تجربة ناجحة وجعلت السوق السعودي أكثر شفافية واستقلالية.

من جانبه اكد نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الأصول في شركة «كامكو» زيد النقيب ان هناك مخاوف من تسييس الهيئة لا يمكن إغفالها، مبينا ان المخاوف التي تنتاب البعض سببها ان القانون الذي تم اختياره من بين اكثر من مشروع قانون يكتنفه الغموض الى حد كبير في كثير من مواده، فضلا عن ان الكويت تعاني منذ القدم من تسييس كل شيء.

واضاف النقيب في هذا السياق ان الاسماء التي تتردد بين الحين والآخر في وسائل الاعلام عن دخولها دائرة الاهتمام أو بورصة الترشيحات تثير المخاوف لدى الكثيرين لأنها اسماء مكررة، وبالتالي فهي لن تمثل إضافة في حال وقع الاختيار عليها، وستظل الأمور على شاكلتها الحالية ولن يحدث سوى تغيير المسميات لا أكثر.

استقلالية المحكمة

ودعا النقيب الى ضرورة استقلالية المحكمة التي ستفصل في النزاعات عند تطبيق هيئة اسواق المال بشكل رسمي، وان تتسم بالحيادية والسرعة في فض النزاعات، خاصة ان الخلافات الناشبة بين أي اطراف في البورصة يترتب عليها تجميد مدخرات كثير من المساهمين، ودعا كذلك الى ان تكتمل كل اوجه النقص والقصور التي تعتري القانون قبل دخوله حيز التنفيذ الفعلي.

«الكويتية» تناقش تقرير «الفتوى» حول أوضاع موظفيها وتطورات التعويضات من «العراقية» في اجتماع غداً

أحمد يوسف

قالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ماضية في الحصول على حقوقها، سواء من الخطوط العراقية والتي تصل الى 1,2 مليار دولار او الحكومة العراقية والتي تصل الى 42 مليون جنيه إسترليني بالإضافة الى فوائد هذه المبالغ والمصاريف التي أضيفت.

واشارت الى ان المفاوضات مع الجانب العراقي قد وصلت الى طريق مسدود، فهم يعدون، ثم يخلفون، ولم تكن هناك نية جادة لدفع هذه المبالغ المستحقة عليهم بحكم القانون. وأضافت المصادر ان القضاء البريطاني المتحفظ حاليا على مدير عام الخطوط العراقية قد طلب منه معلومات عن الأوضاع المالية للمؤسسة في موعد أقصاه غدا المقبل لتقديمها للمحكمة في جلسة يوم الأربعاء المقبل، مؤكدة ان المؤسسة تتابع القضية عن كثب، وما سيسفر عنه القضاء البريطاني بخصوص هذه التعويضات. وقالت المصادر ان مجلس إدارة المؤسسة سيعقد اجتماعا يوم الثلاثاء المقبل لمناقشة تقرير هيئة الفتوى والتشريع عن أوضاع العمالة الكويتية بالمؤسسة ضمن برنامج التقاعد. وأكدت المصادر ان تقرير الهيئة اعتمد برنامج التقاعد للموظفين وفقا لنص المادة 115 من القانون والتي تسمح للموظفين بالتقاعد عند تحويل المؤسسة الى شركة وعددهم يبلغ حوالي 650 موظفا.

وأشارت المصادر الى انه تمت مخاطبة وزارة المالية لتجهيز مستحقات هؤلاء الموظفين والبالغة حوالي 115 مليون دينار، وان المؤسسة مازالت منتظرة رد وزارة المالية على هذا الكتاب.

لضبط عمليات الإقراض ضمن الضوابط الموضوعة

«المركزي» يطالب شركات الاستثمار بإمداد شبكة الـ «ساي نت» ببيانات القروض التمويلية

عمر راشد

افادت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» بأن شركات الاستثمار تلقت نهاية الاسبوع الماضي كتابا من بنك الكويت المركزي يلزم الشركات الاستثمارية التي تعمل في قطاع التمويل بضرورة معاملة القروض التمويلية بنفس شروط تعاملها مع القروض الاستهلاكية والمقسطة. ولفتت المصادر الى ان الكتاب الذي ارسله بنك الكويت المركزي الى الشركات شدد على ضرورة ان تدرج الشركات كل البيانات المتعلقة بالقروض التمويلية على شبكة شركة المعلومات الائتمانية الـ «ساي نت» اسوة بما يتم مع القروض الاستهلاكية والمقسطة.

واشارت المصادر الى ان الهدف الرئيسي من وراء كتاب «المركزي» هو العمل على ضبط درجة المخاطر الناشئة عن زيادة اقراض العملاء عن المستويات المحددة من قبل بنك الكويت المركزي بشأن القروض الاستهلاكية والمقسطة والتي تحدد الاقراض بواقع 30٪ للمتقاعدين و40٪ للموظفين.

تدرس بيع أصول لتقليل ديونها البالغة 340 مليون دينار

«عارف» توقع عقود إعادة الهيكلة مع البنوك المحلية منتصف مايو الجاري

شريف حمدي

أفادت مصادر ذات صلة لـ «الأنباء» بان مجموعة عارف للاستثمار توصلت الى مراحل شبه نهائية مع البنوك المحلية بقيادة بيت التمويل الكويتي بشأن اعادة هيكلة ديون الشركة وذلك بعد ان حصلت على قرض من بيت التمويل في وقت سابق لسداد ما عليها من التزامات للبنوك الأجنبية، وبذلك أصبحت كل ديون الشركة محلية وأغلبها لبيت التمويل الكويتي، مشيرة الى ان المفاوضات وصلت لمرحلة اللمسات الأخيرة ومن المحتمل ان يتم توقيع عقود اعادة الهيكلة لـ «عارف للاستثمار» في منتصف مايو الجاري على ان تواصل اعادة هيكلة شركاتها التابعة في وقت لاحق. وفي هذا السياق أشارت المصادر الى ان مجموعة عارف للاستثمار تدرس امكانية تسويق عدد من الأصول المملوكة لها في الخارج للحصول على سيولة تمكنها من سداد جزء من التزاماتها، لافتة الى ان الشركة تهدف من ذلك الى تقليل كلفة الدين البالغ 340 مليون دينار، فضلا عن توفير سيولة للانفاق على الأنشطة المختلفة.

ولفتت المصادر الى ان المجموعة تدرس بيع أصول لها ولشركات تابعة، منها على سبيل المثال دار القبلة أو برج زمزم المملوكان لشركة منشآت او التخارج من اصل تابع لشركة عارف للطاقة ـ لم يتحدد بعد ـ او التخارج من حيي المال في السودان وهو مشروع عقاري سكني واستثماري وتجاري على مساحة 500 ألف متر ويطل على النيل، وغير ذلك من الأصول التي يمكن التخارج منها سواء كليا أو جزئيا.

لمعاينة نظام التداول الجديد "ناسداك أومكس"

تحديد موعد لسفر وفد من إدارة البورصة إلى السويد قريباً

شريف حمدي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وفد ادارة البورصة الذي كان مقررا له السفر الى السويد قبل اسبوعين لمعاينة نظام التداول الجديد «ناسداك اومكس» وتم تأجيله لظروف الطيران التي حالت دون سفر الوفد، سيتم تحديد موعد جديد له لتوجهه الى السويد في اجتماع لجنة السوق المقبل والذي من المرجح حسب المصادر ان يكون في النصف الثاني من مايو الجاري.

ولفتت المصادر الى ان هذا الأمر سيتم مناقشته على هامش الاجتماع وليس ضمن بنود جدول الاعمال.

واشارت المصادر الى ان الوفد سيقوم عقب الزيارة باعداد تقرير فني عن آخر المستجدات لرفعه الى ادارة السوق في الاجتماع التالي لاتخاذ ما يراه مناسبا قبل بدء المرحلة الأولى من النظام في يوليو المقبل.